على أراضي البناء، وإعداد خطط حضرية ملائمة، ومواجهة جماعات مصالح ذات تأثير كبير، وتمويل هذا التطوير عن طريق إحداث تعديلات على النظام الضريبي لصالح ذوي الدخل المحدود، وبدون هذه المتغيرات وغيرها فإن الإقدام على تطوير أحياء السكن الفقير في مدن العالم الثالث لا يخلو من مخاطر ومشكلات(٤٤). علاوة على هذا يجب أن تسعى الحكومات إلى تعميق جانب المشاركة من جانب الأهالي وإشراكهم في الرأي في مراحل التخطيط والتنفيذ في كل ما يتصل بسياسة الإسكان، لاسيما أن هذا الجانب يعد من أهم جوانب التنمية الحضرية، الذي يتوقف مدي نجاحه على رأي من سيقيمون في تلك المساكن.

مشكلة التلوث الحضري:

في الواقع أن تحديد مفهوم التلوث عملية ليست سهلة إذ غالبًا ما تعتبر المادة ملوثة في مكان ما أو نسق أيكولوجي ما، بينما تكون موردًا إذا استخدمت كمخصبات للتربة، غير أن تراكمها في مجرى المياه في شكل صرف يمثل نوعًا من أكثر أنواع التلوث خطورة، فالماء يعتبر ملوثًا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات تحل محل الهواء فيها، والنفط من مكونات البيئة لكنه ملوث عندما يتسرب إلى مياه البحر، والأصوات عندما تزداد شدتها عن حد معين تعتبر ملوثات تضايق الإنسان(٤٥) لكن يلخص مصطلح التلوث في مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الأفراد الذين أصبحوا في كثير من الأحيان أكثر ألفة بها، إن كلمة تلوث تعني إدخال مواد ملوثة بالأنشطة الإنسانية في البيئة، فنتج عن ذلك عدد من التغيرات في الهواء الجوي أو الماء أو الأرض أو البيئة الصوتية(٤٦).

ولذا فالتلوث والبيئة أصبحا مرادفات ومتلازمات في الأداء الوظيفي لكل منهما، وبالتالي حينما انشغلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأول مرة في عام ١٩٧٢م بعقد مؤتمرها الأول في مدينة استوكهولم كانت تهدف إلى عالمية البحث في مشكلات البيئة التي بدأت تتفاقم يومًا بعد آخر، الأمر الذي جعل هذا المؤتمر يعد أحد العلامات التاريخية في تطوير الحركة الخاصة بالحفاظ على البيئة، وبهذا أصبح مؤتمر استوكهولم من معالم تاريخ تطور الفكر البيئي، والناس تتحدث الآن عن مرحلة ما قبل